جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

الحلقة الثالثة من نشاط المتابعات العلمية

للعام الأكاديمي ٢٠٢٣/٢٠٢٤

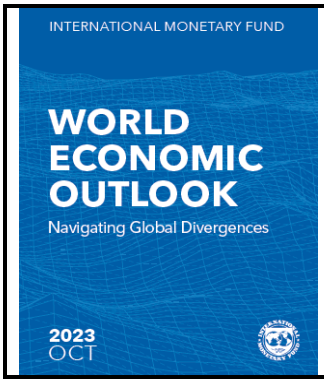

تقرير آفاق الاقتصاد العالمي

اجتياز المسارات العالمية المتباعدة – أكتوبر ٢٠٢٣

والصادر عن صندوق النقد الدولي

و آفاق الاقتصاد المصري، والسياسات الداعمة في ظل الظروف المحيطة

المتحدث

د. فاطمة الحملاوي

المدرس بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية

منسق النشاط

أ.د. عزيزة عبد الرزاق

الأستاذ بمركز السياسات الاقتصادية الكلية

الثلاثاء ٥ ديسمبر ٢٠٢٣

فريق عمل نشاط المتابعات العلمية للعام الأكاديمي 2023/2022

أ.د. عزيزة عبد الرزاق

الأستاذ بمركز السياسات الاقتصادية الكلية

منسق النشاط والمشرف العلمي

د. هبة جمال الدين

الأستاذ المساعد بمركز الأساليب التخطيطية

المنسق المشارك للنشاط

أ. محمد حسنين عبد الرحمن

مدرس مساعد بمركز السياسات الاقتصادية الكلية

محرر التقرير

أ. أمل سرور

مدير عام الاتفاقيات والمؤتمرات والمهمات العلمية -مركز العلاقات العلمية الخارجية

د. طارق طاهر

أخصائي الاتفاقيات والمؤتمرات والمهمات العلمية -مركز العلاقات العلمية الخارجية

أ. محمد النجار

سكرتير مركز السياسات الاقتصادية الكلية-سكرتارية فنية

عقد معهد التخطيط القومي يوم الثلاثاء ٥ ديسمبر ٢٠٢٣ ثالث حلقات نشاط المتابعات العلمية للعام الأكاديمي ٢٠٢٣/٢٠٢٤. والتي قدمت فيها الدكتورة/ فاطمة الحملاوي، المدرس بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية عرضًا لتقرير "آفاق الاقتصاد العالمي: اجتياز المسارات العالمية المتباعدة" والصادر في أكتوبر ٢٠٢٣ عن صندوق النقد الدولي، وكذلك تضمن اللقاء الحديث عن آفاق الاقتصاد المصري والسياسات الداعمة في ظل الظروف المحيطة.

يواصل الاقتصاد العالمي تعافيه من آثار جائحة كوفيد-١٩، وكذا الغزو الروسي لأوكرانيا، وأزمة غلاء المعيشة، برغم استمرار الاضطرابات العالمية على نحو غير مسبوق. ويأتي إصدار تقرير آفاق الاقتصاد العالمي – أكتوبر ٢٠٢٣، واصفًا النمو العالمي بأنه نمو متباطئ، غير متوازن، مع تباعد مسارات هذا النمو بين الدول. ومن هنا جاء عنوان التقرير "اجتياز المسارات العالمية المتباعدة Navigating Global Divergences" ليعبر عن الحالة التي يعيشها العالم اليوم، في ظل تراجع تنبؤات النمو إلى أدنى مستوياتها منذ عقود. فبحسب توقعات الصندوق، يتباطأ النمو الاقتصادي العالمي من ٣,٥% عام ٢٠٢٢ إلى ٣% بنهاية العام الجاري، ثم ٢,٩% في العام القادم ٢٠٢٤.

وتعد هذه التوقعات أقل كثيرًا من المتوسطات التاريخية للأعوام السابقة. وبذلك فأفاق النمو على المدى المتوسط تتسم بالضعف، ويشتد هذا الضعف في اقتصادات الأسواق الصاعدة والنامية، بسبب انكشافها للصدمات، وتصاعد التوترات الجيوسياسية في المنطقة، ومن ثم التغيرات المتسارعة التي تشهدها البيئة الاقتصادية العالمية، وكذا التغيرات المناخية التي تتطلب تحركًا دوليًا عاجلًا.

وفي حين يتوقع صندوق النقد الدولي في تقريره الأخير أن تتراجع معدلات التضخم الكلية في الفترات القادمة، إلا أنه يعتقد ألا تتمكن معظم البلدان من إعادة التضخم إلى مستوياته المستهدفة حتى عام ٢٠٢٥. ونتيجة لذلك، تصبح توقعات الصندوق أكثر اتساقا مع سيناريو "الهبوط الهادئ"، الذي يفترض أن تسير الاقتصادات في اتجاه تخفيض التضخم دون حدوث هبوط كبير في مستويات النشاط الاقتصادي.

تم إطلاق التقرير في أكتوبر الماضي بالمدينة المغربية مراكش، وهي المرة الأولى منذ ٥٠ عامًا التي يتم إطلاق مثل هذا التقرير في دولة أفريقية، ضمن الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين. يتكون التقرير من ثلاثة فصول،

ركز الفصل الأول من التقرير على عرض آفاق النمو العالمي، ومواصلة الاقتصاد العالمي إبداءه صلابة كبيرة في مواجهة الأزمات. في حين جاء الفصل الثاني ليتناول قضية التضخم وأطر السياسة النقدية، وإدارة التوقعات الخاصة بارتفاع الأسعار وفقا لمنهج الصندوق. أما الفصل الثالث من التقرير فقد عرض مسألة التشرذم الجغرافي-الاقتصادي في أسواق السلع الأولية، والمخاطر المرتبطة.

أشار التقرير إلى تراجع توقعات النمو إلى أدنى مستوياتها منذ عقود، وكذلك تباطؤ معدلات النمو فضلًا عن كونه نمو غير متوازن ولم يتمكن الاقتصاد العالمي من العودة لمعدلات نمو ما قبل الجائحة.

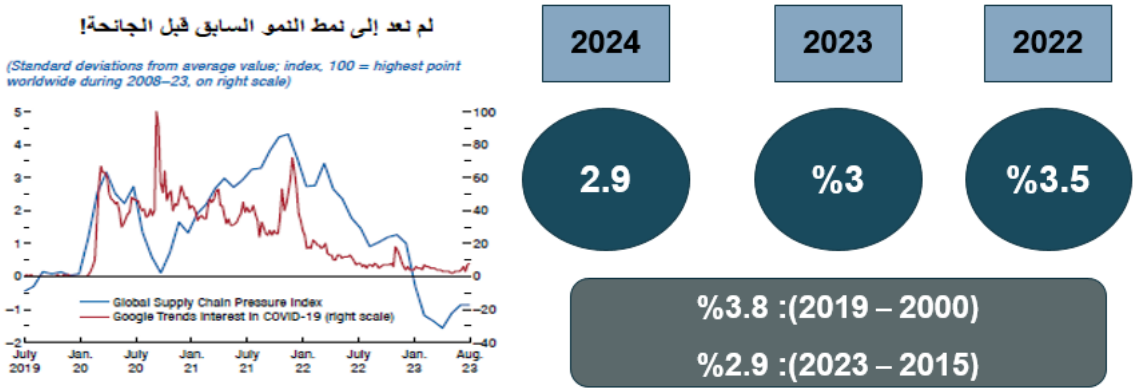

هذا بالإضافة إلى تباطؤ النمو والتصنيع والتجارة، و انخفاض ثقة المستهلكين والمستثمرين على مستوى العالم.

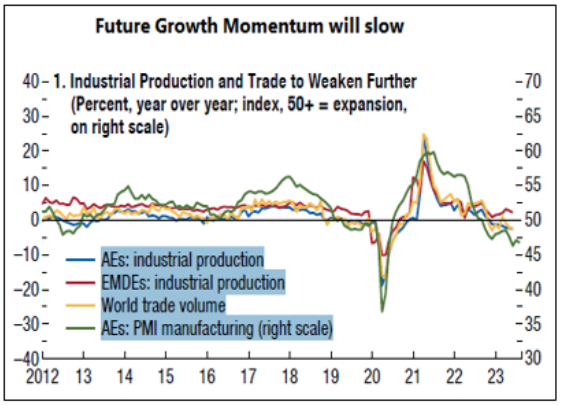

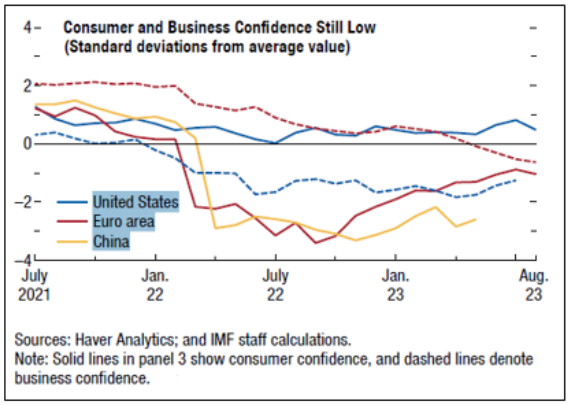

يشير التقرير إلى أنه هناك ثلاث قوى عالمية لعبت دورها في هذا التباطؤ والتراجع المُلاحظ وهي: اقتراب قطاع الخدمات من التعاف بشكل كامل، وتشديد السياسة النقدية اللازمة لخفض التضخم، وارتفاع التضخم نتيجة صدمة أسعار السلع الأولية التي شهدها عام ٢٠٢٢. وبصورة عامة تصبح توقعات الصندوق أكثر اتساقا مع سيناريو "الهبوط الهادئ" للمنتدى الاقتصادي العالمي WEF(2023)، بحيث يقع الدور الأكبر على البنوك المركزية التي تقوم بدورها بـ Soft Landing Engineering تجاه الاضطرابات الاقتصادية من خلال التحسينات في أطر السياسة النقدية من أجل خفض التضخم دون الانزلاق إلى الركود.

كما أشار التقرير إلى أن التضخم يسير في اتجاه هبوطي على مستوى العالم في السنوات القادمة، أخذًا في الاعتبار أن أطر السياسة النقدية الفعالة والتواصل الجماهيري من قبل البنك المركزي هما عنصران مهمان في تثبيت توقعات التضخم.

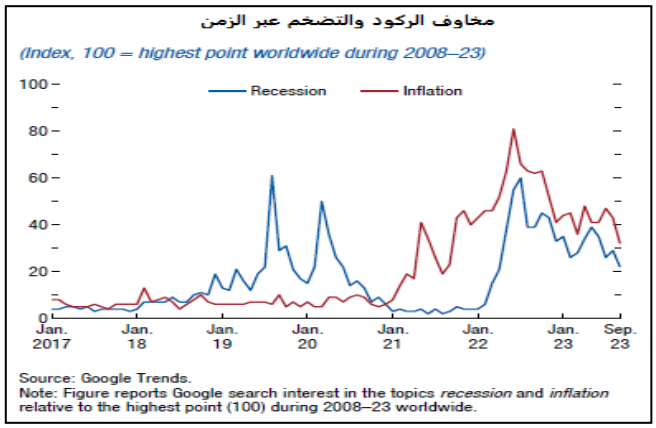

وفيما يتعلق بجانب التجارة الدولية، تم التأكيد على أنه في عالم معرض للصدمات، يجب أن تكون الاقتصادات أكثر قدرة على الصمود. هذا بالإضافة إلى أن القيود التجارية المتزايدة تؤثر بصورة سلبية في مسار التكامل الاقتصادي وتقويض التعاون اللازم للحماية من الصدمات الجديدة، وأن المزيد من تدابير الحماية قد يؤدي إلى التشرذم، بل إن تقسيم الدول إلى كتل متنافسة يزيد من هشاشة الاقتصاد العالمي خاصة في ظل الصدمات والأزمات. فعلى سبيل المثال، من الممكن أن يؤدي فرض المزيد من القيود على التجارة الدولية إلى خفض الناتج الاقتصادي العالمي بما يصل إلى ٧% على المدى الطويل، أو نحو ٧,٤ تريليون دولار. (وهو ما يعادل حجم اقتصاد كل من فرنسا وألمانيا، وثلاثة أضعاف الناتج السنوي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى).

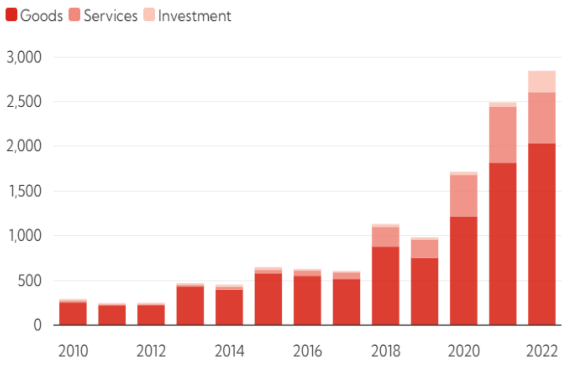

عدد القيود التجارية المفروضة سنويا في جميع أنحاء العالم (٢٠١٠ – ٢٠٢٢)

وعلى جانب آخر، أكد التقرير على أن زيادة التشرذم تؤدي إلى اضطراب أسواق السلع الأولية، مما يتسبب في حدوث تقلبات كبيرة في الأسعار. فضلًا عن أن المزيج من العرض المركز والطلب واسع النطاق، ينتج عنه كثافة التجارة في السلع الأولية وهذا ما يجعل السلع الأولية أكثر عرضة للمخاطر في حالة فرض قيود تجارية.

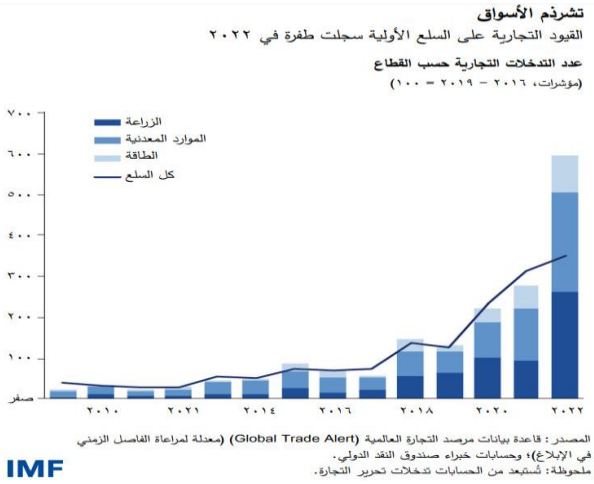

انتهى التقرير بطرح بعض السياسات التي من شأنها أن تحافظ على الاستقرار المالي العالمي، من خلال المزج بين السياستين النقدية والمالية، وأن تحد من التشرذم الجغرافي-الاقتصادي، وستعيد الثقة في الأطر متعددة الأطراف، من خلال تنفيذ السياسات التي تتفق وقواعد منظمة التجارة العالمية باعتبار أن التجارة الدولية -القائمة على التحرير الكامل وإلغاء الحواجز الجمركية- هي السبيل نحو تحقيق الهبوط الهادئ الذي يجنب الاقتصادات الوقوع في الركود و انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي.

تناول القسم الثاني من العرض آفاق الاقتصاد المصري، وذلك مما جاء في تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، والذي صدر أيضًا في أكتوبر الماضي وأكد في أجزاءه المختلفة على انخفاض النمو في مصر مقارنة بنظيراتها في المنطقة، ومعاناة الاقتصاد المصري من ضغوط تضخمية ومديونية غير مسبوقة. أشار هذا التقرير إلى أن مصر سجلت معدل نمو دون نظيراتها (٦,٧%، ٤,٢%، ٣,٦، في الأعوام ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ و٢٠٢٤ على التوالي)، بسبب تأثير ترشيد استخدام النقد الأجنبي وفرض قيود على عمليات الاستيراد. وأن الضغوط التضخمية في مصر هي الأعلى على الإطلاق بين دول المنطقة، والتضخم الشهري يتجاوز مستوياته التاريخية، أما التضخم السنوي المقارن فقد زاد على ٤٠% ويرجع التقرير ذلك للتأثير المتأخر لتخفيض أسعار الصرف المطبقة على أسعار الواردات في مصر.

وفقًا لهذا التقرير لا تزال تغطية الاحتياطيات الدولية في مصر دون معايير الكفاءة القياسية. ويتوقع ألا تتراجع نسب الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلا تدريجيًا بعد أن بلغت ذروتها عام ٢٠٢٣، مسجلة ٩٠%، لتصل إلى ٨٠% في عام ٢٠٢٥، وهو ما يعكس تآكل القيمة الحقيقية للدين العام، نتيجة استمرار ارتفاع معدلات التضخم في مصر. ولذا يتوقع أن تستمر الضغوط على الأسعار المحلية نتيجة التأثير المتأخر لانخفاضات أسعار الصرف، وأن ينخفض التضخم إلى ٣٢,٢% في عام ٢٠٢٤.، في حين يتوقع تراجع الضغوط السعرية في الأردن والمغرب، حيث يقترب التضخم من مستويات ما قبل الجائحة خلال عام ٢٠٢٣ (الأردن) و٢٠٢٤ في (المغرب).

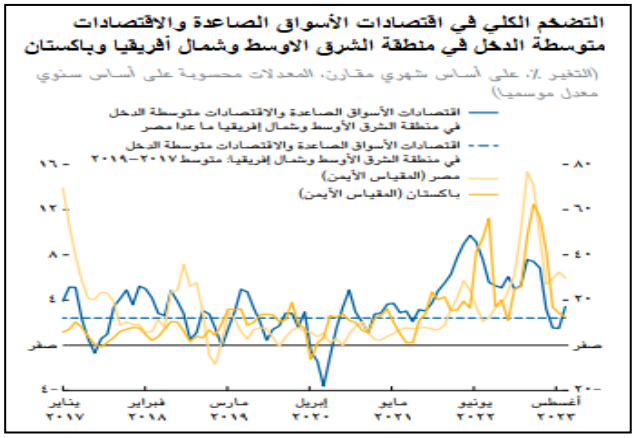

تناول العرض أيضًا استعرضًا للمفاضلات في السياسات من أجل الخروج من الأزمة، وكذلك استعراض بعض القراءات الخاصة بتجارب دول استطاعت، من خلال تطبيق نهج بديل لحزمة سياسات الصندوق، أن تتغلب على شدة الأزمات التي مرت بها وأن تحول دون استمرارها لفترات طويلة. كما تمت محاولة استخلاص بعض الدروس المستفادة للحالة المصرية، مثل أهمية مرونة السياسات المتبعة، ومحاولة الوصول إلى التوليفة المُثلى من السياسات دون الاعتماد على حزمة واحدة بعينها، وتفعيل أدوار الرقابة والشفافية والإفصاح.

هذا وقد دارت المداخلات والنقاشات حول عدة نقاط يتمثل أهمها في:

- التأكيد على أهمية دراسة وتضمين تداعيات الحروب والأزمات الجيوسياسية الدولية على الأوضاع الاقتصادية العالمية، وتأثيراتها المختلفة على مستويات العرض والطلب من السلع والخدمات المختلفة، وكذلك معدلات التضخم.

- لابد من الانتباه لبعض الآثار السلبية للتسارع التكنولوجي المُصاحب للثورة الصناعية الرابعة متمثًلا –على سبيل المثال-في بعض تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

- يتوجب التفكير في كيفية تعظيم استفادة صانع القرار والسياسات العامة من التوقعات الواردة في التقرير وغيره من التقارير التي تصدر عن المؤسسات والهيئات الدولية، والتي تتضمن توقعات بشأن أوضاع الاقتصاد العالمي، والتي تؤثر بصورة أو بأخرى على الاقتصاد الوطني.

- بالنسبة للاقتصاد المصري، لابد من الانتباه والتدبر في الآثار المحتملة لما ستُفضى عنه الأحداث الجارية في قطاع غزة جراء العدوان الإسرائيلي وانعكاسات ذلك على الوضع الداخلي في مصر سواء من خلال ارتفاع أعداد النازحين واللاجئين وما سيصاحبه – بطبيعة الحال-من زيادة الطلب على السلع والخدمات المختلفة.

- محاولة تعظيم الاستفادة من انضمام مصر للتجمعات والتكتلات الاقتصادية العالمية كتجمع البريكس وغيره من التكتلات الأخرى.

- **أهمية التعامل مع التوقعات والتقديرات بشأن أوضاع الاقتصاد العالمي بالحيطة والحذر، خاصة بعد الأخذ في الاعتبار التحفظات التي يمكن بلورتها بخصوص أسلوب ومنهجية التقديرات والتوقعات في ظل حالة اللايقين التي أصبحت تسود الكثير من المتغيرات الحاكمة على المستوى الدولي والعالمي.**

- **ضرورة التفكير في إمكانية مراجعة مصر لبنود الاتفاق المُبرم مع صندوق النقد الدولي، والتوقف عن اتباع بعضها ومحاولة اقتراح سياسات بديلة من شأنها تخفيف الوطأة عن الاقتصاد المصري في الوضع الحالي.**

- **يمكن إرجاع اختلاف بعض تقديرات صندوق النقد الدولي عن الو اقع الفعلي للاقتصاد العالمي بصورة أساسية إلى منهجية الصندوق في الوصول للتقديرات المختلفة، والتي تعتمد بصورة كبيرة على الماضي وتداخلاته المختلفة في رسم المستقبل وما يمكن الوصول إليه.**